المركز الفلسطيني للتنمية والحريات

الإعلامية "مدى"

التقرير الإداري للعام

2021

المحتويات

1-مقدمة

2-برنامج الرصد والتوثيق

البيانات

التقارير

3 – الوحدة القانونية والبيئة القانونية

4-برامج التنمية الاعلامية والمناصرة والحقوق الرقمية

الحملات

الدراسات

5-التعاون المشترك والمشاركات

6-الوضع الداخلي

7-التحديات والعقبات

1- مقدمة:

واصل المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية (مدى) مسيرته التي بدأها منذ العام 2007 في الدفاع الحثيث عن الحريات الإعلامية والترويج لحرية التعبير، كما الإسهام في التنمية الإعلامية، ومحاولة تحسين البيئة القانونية للعمل الإعلامي.

عمل مركز (مدى) على تنفيذ أنشطته المختلفة من خلال تنفيذ مشاريعه المدموعة بشكل خاص من منظمات المجتمع المفتوح والقنصلية السويدية من خلال مؤسسة الدعم العالمي للإعلام.

حقق المركز خلال العام 2020 العديد من الأنشطة والفعاليات النوعية، وجاء أهمها الإعلان عن نتائج المرحلة الثالثة من مؤشر حرية الصحافة في فلسطين، حيث يتيح هذا المؤشر وهو الأول من نوعه في فلسطين للمؤسسات الفلسطينية الحكومية والأهلية الاستفادة من نتائجه في برامجها وأنشطتها، كما يتيح لهم التعرف على حالة الحريات الإعلامية في الوطن من خلال مقارنة نتائج هذا العام مع العام الذي سبقه أو العام الذي يليه.

كما واصل مركز (مدى) خلال العام 2021 نداءاته المتكررة لوقف الاعتقالات التي يتعرض لها الصحفيون من قبل الاحتلال، تسليط الضوء على الاعتقالات التي يتعرض لها الصحفيين/ات في فلسطين وخطورتها على حرية الصحافة.

إن مجمل ما قام به المركز ساهم بالتأكيد ليس فقط في كشف الانتهاكات وجعل المجتع الدولي الرسمي وهيئات الامم المتحدة المختصة، ومنظمات حقوق الانسان متيقظة لوضع الحريات الإعلامية، بل أيضا ساهم في تعزيز الوعي بأهمية حرية الاعلام والتعبير لتطور مجتمعنا، وقدمالمساعدة للكثير من الصحفيين الذين تعرضوا للاعتقال أو الملاحقة من خلال الوحدة القانونية، كما مكنتنا عضويتنا في العديد من الشبكات والتحالفات الدولية من الاسهام في الجهد العالمي الهادف لتعزيز حرية التعبير وتنمية الاعلام على الصعيد العالمي، وخلق بيئة اكثر أمنا لعمل الصحفيين.

2- برنامج الرصد والتوثيق:

استمر مركز (مدى) كما الأعوام السابقة برصد الانتهاكات التي مورست بحق الحريات الإعلامية خلال العام الماضي 2021 بشكل يومي، وقام المركز بإصدار عشرات البيانت الصحفية، و 12 تقريرا شهريا، بالإضافة للتقريرين السنوي ونصف السنوي، كما أعلن عن نتائج تقريره السنوي دون عقد مؤتمر.

البيانات الصحفية:

أصدر مركز مدى العشرات من البيانات الصحفية التي تتعلق بأنشطته والانتهاكات ضد الحريات الإعلامية، والمناسبات المتعلقة بحرية الإعلام التي اعتاد المركز على الاحتفال بها ضمن الإمكانيات المتاحة، حيث صدرت البيانات المعبرة عن التضامن مع الصحفيين/ات في اليوم العالمي للصحافة، ويوم الصحفي الفلسطيني، وفي اليوم العالمي للحق في الحصول على المعلومات والذي يوافق 28 من شهر أيلول، واليوم العالمي لإنهاء الإفلات من العقاب لمرتكبي الجرائم ضد الصحفيين، كما وأصدر بيانات بمناسبة اليوم العالمي للمرأة وغيرها من البيانات في المناسبات المختلفة.

التقارير الشهرية:

خلال العام 2021 أصدر مركز مدى 12 تقريراً شهرياً بناء على رصد وتوثيق المركز للانتهاكات التي تمارس ضد الصحفيين/ات ووسائل الإعلام، من قبل سلطات الاحتلال الاسرائيلي وجهات فلسطينية في الضفة وقطاع غزة، إضافة لما يمارس من انتهاكات من قبل شركات التواصل الاجتماعي وفي مقدمتها شركة "ميتا" التي تضم أكثر من تطبيق من تطبيقات التواصل الاجتماعي.

الانتهاكات في الضفة الغربية وقطاع غزة (بما فيها القدس) خلال العام 2021 حسب الشهر والجهة التي ارتكبتها

	الاحتلال الاسرائيلي		جهات فلسطينية		وسائل التواصل الاجتماعي	جهات أخرى	المجموع
الشهر	الضفة	غزة	الضفة	غزة	الضفة وغزة	الضفة وغزة	–
كانون2	32	0	1	2	2	–	37
شباط	19	0	1	0	1	–	21
اذار	15	0	2	3	0	–	20
نيسان	13	0	1	2	0	–	16
أيار	74	48	2	4	39	–	167
حزيران	52	0	69	0	1	1(حجب من قبل أمريكا)	123
تموز	9	0	22	1	3	1 هيئة الإذاعة البريطانية BBC	36
آب	22	6	1	0	2	–	31
ايلول	11	0	0	0	5	–	16
تشرين1	16	0	0	0	6	–	22
تشرين2	39	0	8	0	7	–	54
كانون1	12	0	4	0	1	–	17
المجموع	314	54	111	12	69	2	562

التقرير السنوي:

واصل مركز (مدى) دوره كمرجع في مجال الحريات الإعلامية الفلسطينية محلياً وإقليمياً ودولياً، من خلال نشر الأرقام والمعلومات حول الانتهاكات المرتكبة ضد الحريات الإعلامية فلسطين.

أعلن مركز (مدى) عن تقريره السنوي حول حالة الحريات الإعلامية في الضفة وقطاع غزة خلال العام 2021، وما تعرضت له من انتهاكات، وبين التقرير السنوي ارتفاعا في أعداد الانتهاكات الحاصلة بنسبة 137% عن العام الذي سبقه 2020.

وثق مركز (مدى) خلال العام 2021 ما مجموعه (562) انتهاكات ضد الحريات الإعلامية في فلسطين، مرتفعة بـ (154) نقطة عن العام 2020. وارتكب الاحتلال الإسرائيلي (368) منها بنسبة 66%، فيما ارتكبت جهات فلسطينية مختلفة في الضفة وغزة (123) انتهاكا بنسبة 22%، أما شركات وسائل التواصل الاجتماعي فقد ارتكبت (69) انتهاكا محققة انخفاضا في أعداد الانتهاكات مقارنة بالعام السابق، واحتلت انتهاكات شركة فيسبوك النصيب الأكبر منها بنسبته 59% من مجمل انتهاكات شركات التواصل الاجتماعي، علما أن هذا الانخفاض لا يعد مؤشرا على تحسن في سياسة هذه الشركات إزاء المحتوى الفلسطيني بل يعود للسياسة التي اتبعها الصحفيون ووسائل الإعلام من إجراءات رقابية أكثر على منشوراتهم.

وبشكل عام يعزى هذا الارتفاع بشكل أساسي نتيجة الاعتداءات على الصحفيين أثناء تغطيتهم لما شهدته مدينة القدس من فعاليات دعما لأهالي حي الشيخ جراح، ومحاولات الاحتلال لتهجيرهم من بيوتهم، بالإضافة للاعتداءات والاقتحامات للمسجد الأقصى.

كما كان للعدوان الاسرائيلي على قطاع غزة والذي استمر 11 يوم أكبر الأثر في ارتفاع أعداد الانتهاكات، حيث قتلت قوات الجيش صحفي وخريجي إعلام، وأصابت ما لا يقل عن 54 صحفي/ة، ودمرت ما لا يقل عن 30 مقرا لمؤسسات إعلامية محلية وعربية ودولية.

وشملت هذه الاعتداءات خلال عام 2021 ما مجموعه 356 صحفياً، منهم 281 (ذكور)، و75 (إناث)، و32 مؤسسة إعلامية يعمل فيها عشرات الصحفيين والصحفيات.

الانتهاكات ضد الحريات الإعلامية في فلسطين عام 2021 حسب الجهة التي ارتكبتها

الجهة	اسرائيل– ضفة	اسرائيل– غزة	جهات فلسطينية–ضفة	جهات فلسطينية–غزة	مواقع التواصل الاجتماعي	جهات أخرى	المجموع
العدد	314	54	111	12	69	2	562

الاعتداءات ضد الصحافيين والحريات الإعلامية في فلسطين خلال الأعوام العشرة الماضية

العام	انتهاكات الاحتلال	الانتهاكات الفلسطينية	انتهاكات شركات التواصل الاجتماعي	جهات اخرى	المجموع
2012	164	74	0	0	238
2013	151	78	0	0	229
2014	351	114	0	0	465
2015	407	192	0	0	599
2016	249	134	0	0	383
2017	376	154	0	0	530
2018	455	129	0	0	584
2019	297	200	181	0	678
2020	215	96	95	2	408
2021	368	123	69	2	**562**
المجموع	**3033**	**1294**	**345**	**4**	**4676**

التقارير الخاصة:

استمر مركز (مدى) في إصدار التقارير الخاصة ارتباطا بالظروف المختلفة التي صاحبت العام 2021، حيث أصدر المركز تقريرا خاصا حول "الاعتقالات الاسرائيلية للصحفيين في فلسطين".

ويغطي التقرير الذي جاء تحت عنوان "اعتقالات الاحتلال الاسرائيلي للصحافيين/ات– ذرائع واهية لقمع الحريات"، ما رصده ووثقه المركز من اعتقالات اسرائيلية للصحافيين/ات على امتداد خمس سنوات ونصف

السنة تقريبا)، حيث يسلط التقرير الضوء عبره على هذا النوع من الاعتداءات الاسرائيلية التي تستهدف الحريات الاعلامية في فلسطين التي تشمل نحو 15 نوعا من الانتهاكات تمثل الاعتقالات واحدا منها، وأحدُ اشدها خطورة على الحريات الاعلامية.

ويوضح التقرير أن ما مجموعه 169 صحافياً وصحافية، تعرضوا للاعتقال أو التوقيف من قبل الاحتلال الاسرائيلي، وأن هذا العدد من الانتهاكات يمثل أكثر من 10% من مجمل الاعتداءات الاسرائيلية ضد الحريات الاعلامية التي وثقها المركز خلال الفترة التي يغطيها التقرير، وان الاعتداءات الجسدية ضد الصحافيين/ات كانت تشكل اكثر من نصف الانتهاكات بشتى انواعها.

ويشير التقرير إلى أن الصحافيين (الذكور) شكلوا النسبة الاكبر من مجموع ضحايا هذه الاعتقالات (حوالي 91%) مقابل 9% من الصحافيات، الامر الذي يعود أساسا لتركيبة الجسم الصحفي في فلسطين (الصحافيات يشكلن نحو 25-30%)، فضلا عن تركز عمل معظمهن في وظائف لا تتطلب التواجد في الميدان، الذي عادة ما تقع فيه معظم الاعتداءات بما فيها كثير من عمليات التوقيف والاعتقال.

كما ويستعرض التقرير نماذج مما يتعرض له الصحافيون/ات من اعتداءات جسدية ونفسية، وممارسات وسياسات أثناء توقيفهم واعتقالهم، وما استخدمته سلطات الاحتلال من ذرائع لاعتقالهم، وتكرار ذات الذرائع والممارسات في التعامل معهم كنوع من العقوبة وكجزء من عملية تهدف توظيف هذه الممارسات لابعادهم عن تغطية الاحداث وما تتخلله من اعتداءات اسرائيلية بل وابعادهم عن العمل الصحفي عامة.

3- البيئة القانونية والوحدة القانونية:

لم تحدث خلال العام 2021 أي تغيرات فيما يخص البيئة القانونية، إذا لم يتم إقرار أية قوانين جديدة ناظمة للعمل الإعلامي، وبقي المركز يجدد مطالبته بإقرار قانون حق قانون حق الحصول على المعلومات من خلال ما يتم إصداره من بيانات في المناسبات المختلفة، كما لم يتم إحداث أية تعديلات على القوانين المُقرة سابقا (مثال قانون الجرائم الالكترونية).

أما فيما يخص الوحدة القانونية في مركز (مدى)، خلال العام 2021 بدأت الوحدة القانونية العمل في وقت متأخر نظرا لعدم توفر التمويل المالي المطلوب لاستمرارها منذ بداية العام، لذلك لم يتم متابعة العديد من

القضايا القانونية كما في العام الذي سبق 2020، فضلا عن عدم تقدم العديد من الصحفيين بطلب الحصول على المساعدة القانونية من خلال الوحدة القانونية.

عام 2021 ، قدمت الوحدة القانونية 6 تقارير شهرية (واحد من الضفة الغربية وخمسة من قطاع غزة). تابعت الوحدة القانونية في الضفة الغربية قضيتين لصحفيين اثنين تتعلقان بالحريات الإعلامية وحرية التعبير.

تابع مستشار مدى القانوني في قطاع غزة ست حالات موزعة على ثلاثة صحفيين جميعهم من الذكور.

4- التنمية الإعلامية والحملات والحقوق الرقمية:

مؤشر حرية الصحافة:

أعلن مركز (مدى) عن نتائج مؤشر حرية الصحافة في فلسطين للعام 2020 بنسخته الثالثة التي تغطي العام 2020 بتاريخ 2021/03/23. ولم تعلن النتائج من خلال مؤتمر صحفي بالرغم من أهمية الحدث. واستخدم مركز (مدى) ذات المنهجية المبنية على المقارنة بين عام وآخر والمستندة لمجموعة من المؤشرات الدولية ذات العلاقة.

وضمت عينة الدراسة في نسختها الثالثة 370 صحافيا وصحافية (238 من الضفة و132 من قطاع غزة) إضافة الى 46 مؤسسة اعلامية (35 من الضفة و11 من غزة) و8 مؤسسات حقوقية (5 من الضفة و3 من غزة).

وأظهرت نتائج النسخة الثالثة من المؤشر تحسناً محدودا في مستوى حرية الصحافة في الضفة الغربية وقطاع غزة مقارنة بما بدت عليه النتائج في الأعوام 2018 و 2019، حيث بلغ المؤشر في مجمل المجالات التي تم قياسها 494 نقطة، مقارنة بما مقداره 460 نقطة خلال العام 2019 اي بارتفاع قدره 34 نقطة، وبما مقداره 7 نقاط عن العام 2018، علما أن المجموع الكلي لنقاط القياس هو 1000 نقطة.

وسجل التغيير الاكبر في المؤشر خلال العام الماضي 2020 بالضفة الغربية (63 نقطة) مقارنة بقطاع غزة الذي بلغ مقدار التغيير فيه 9 نقاط، ما دفع بمجمله المؤشر العام للتحسن بنسبة 7.4% خلال مقارنة بما كان عليه بالعام 2019.

وبني مقياس حرية الصحافة على 8 مجالات تضم 72 مؤشرا استخدمت لقياسها، وقد كانت نتائج المجالات ما بين "الصعب والجيد"، حيث حققت 4 مجالات منها نقاطا تزيد عن 50% وتقل عن 56% من قيمة المؤشر.

الحملات:

ضمن برنامج الدعم والمناصرة والتنمية الإعلامية، أطلق مركز (مدى) خلال العام 2020 حملتين إعلاميتين:

- أطلق المركز الحملة الإعلامية الأولى خلال العام 2021 بتاريخ 06/14 ضد اعتقالات الصحفيين الفلسطينيين من قبل قوات الاحتلال الاسرائيلي تحت شعار"**اعتقالات الصحفيين أداة لحجب الحقيقة**". وهدفت الحملة الممولة من مؤسسات المجتمع المفتوح (OSF) إلى تسليط الضوء على الاعتقالات التي يتعرض لها الصحفيين/ات في فلسطين وخطورتها على حرية الصحافة، والتي تتزايد خطورتها في الأوقات الحساسة التي تجري فيها الاحتكاكات ما بين المواطنين وسلطات الاحتلال، من أجل حجب الحقيقة وإسكات صوتها.

أطلق مدى هذه الحملة نتيجة تفجر الأوضاع في في الأراضي الفلسطينية جراء الاعتداءات الوحشية التي ارتكبتها قوات الاحتلال في مدينة القدس وحي الشيخ جراح ضد المواطنين كافة، والتي قادت لاعتقال قوات الاحتلال العديد من الصحفيين/ات المقدسيين أثناء تغطيتهم الميدانية.

تضمنت الحملة التي استمرت لمدة شهر على العديد من المنشورات على وسائل التواصل الاجتماعي/ بالاضافة لاصدار تقرير عن الاعتقالات خلال السنوات الخمس الاخيرة.

ملصق الحملة (Poster)

- استكمالا لجهود مركز مدى خلال السنوات السابقة في محاربة خطاب الكراهية، أطلق مركز مدى حملته الإعلامية الثانية خلال العام الماضي عبر وسائل التواصل الاجتماعي بتاريخ 07/04 لمحاربة خطاب الكراهية، وهدفت الحملة للتصدي لخطاب الكراهية في وسائل الإعلام، وبيان أخطاره الجسيمة على السلم المجتمعي وعلى حقوق الإنسان، كما هدفت للتشجيع على التمسك بقيم الحوار والتسامح.

وجاءت هذه الحملة التي انطلقت تحت شعار "**التخوين والتكفير والتحريض خطر على السلم الأهلي**"، في مرحلة من المراحل الصعبة والحساسة التي يمر بها المجتمع الفلسطيني، والتي ازدادت وتيرتها بعد جريمة قتل الناشط

نزار بنات بعد اعتقاله من قبل أجهزة أمنية فلسطينية، والاعتداءات على المواطنين المشاركين في المسيرات السلمية التي اندلعت احتجاجا عليها والصحفيين/ات أثناء تغطيتهم لها.

ودعا (مدى) كافة وسائل الاعلام والنشطاء والمواطنين الى تجنب هذا الخطاب، الذي لا يندرج في إطار حرية التعبير، ويؤكد ان محاسبة المسؤولين عن مقتل بنات، والاعتداءات على المتظاهرين والصحفيين واحترام حرية التعبير سيساهم في تخفيف الاحتقان والتوتر، والحد من خطاب الكراهية.

نموذج من منشرات الحملة على وسائل التواصل الاجتماعي

5- الدراسات:

خلال العام 2021 أصدر مركز مدى دراسة حول "تأثير جائحة كورونا على استقلالية وتعددية وسائل الإعلام في فلسطين".

وبينت الدراسة أن دور وسائل الاعلام الفلسطينية خلال فترة الجائحة تركز على التوعية الوقائية والثقافة الصحية، وان المبحوثين أجمعوا على أن ما قامت به وسائل الاعلام الفلسطينية على هذا الصعيد كان جيدا

ومميزا، رغم أنها (وسائل الاعلام الفلسطينية) فقدت تأثيرها النسبي على المجتمع ومؤسسات السلطة مقارنة بوسائل التواصل الاجتماعي التي تفوقت عليها بكثير في هذا الدور.

ولفتت إلى أهمية دور "إعلام الأزمة" في عمليات التوعية والتوجيه والتقويم، لافتة الى ما ظهر مقابل الدور الايجابي الذي لعبه الاعلام في ظل الجائحة من انتشار لآفة الاخبار المضللة والمعلومات الكاذبة.

وخلصت الدراسة الى أن أثر انتشار جائحة كورونا على وسائل الاعلام الفلسطينية تمثل أساسا في اضمحلال مواردها المالية، نتيجة ايقاف الشركات والمؤسسات التي تتعامل معها للاعلانات التي تعتمد وسائل الاعلام عليها بصورة كلية او جزئية.

للاطلاع على الدراسة:

دراسة بعنوان "تأثير جائحة كورونا على استقلالية وتعددية وسائل الإعلام الفلسطينية" (madacenter.org)

أنتج مركز مدى فيلما وثائقيا بعنوان "**وسائل الإعلام وتداعيات فايروس كورونا**" بتمويل من مؤسسات المجتمع المفتوح (OSF) ضمن مشروع تعزيز حرية التعبير في فلسطين. يسلط الفيلم الضوء على الأزمة التي واجهت وسائل الإعلام الفلسطينية نتيجة انتشار فايروس كورونا، والتي كان لها تداعيات سلبية على الصحفيين/ات ووسائل الإعلام على حد سواء.

وبحسب ما أظهر الفيلم فقد كان للأزمة المالية التي مرت بها وسائل الإعلام أثرا كبيرا عليها، حيث اضطرت لتقليص عدد موظفيها وإنهاء عملهم أو في أفضل الحالات تقليص رواتب البعض منهم، بعد أن قلت الموارد المالية لهذه المؤسسات. فضلا عن توجه بعض الإعلاميين للاستقالة من عملهم نتيجة التضييق عليهم كما حدث مع 11 صحفيا من إذاعة أجيال.

وبالرغم من أن الأزمة التي تواجه الإعلام الفلسطيني ليست بجديدة إلا أن انتشار فايروس كورونا كان له أكبر الأثر في تعميقها، وجعل الإعلام الفلسطيني في وجه العاصفة.

للاطلاع على الفيلم الوثائقي:

https://www.youtube.com/watch?v=GlmwzY9h-zM

العلاقات والمشاركات:

محلياً:

- واصل المركز جهوده في الدفاع عن حرية الصحافة والتعبير بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني، حيث شارك مركز مدى في جلسة نقاش حول واقع المدافعين عن حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة والتي نظمتها الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان.
ركزت هذه الجلسة على مناقشة توفير آليات حماية عاجلة ومشتركة للمدافعين عن حقوق الإنسان في ضوء الانتهاكات التي يتعرضون لها أثناء قيامهم بعملهم في الدفاع عن الحقوق والحريات.

وشارك في الجلسة مدافعون عن حقوق الإنسان وممثلون عن المؤسسات الأهلية والجمعيات ، واستعرض العديد من المشاركين تجاربهم والانتهاكات التي تعرضوا لها أثناء قيامهم بواجبهم في الدفاع عن حقوق الإنسان.

- شارك مركز مدى في جلسة نقاش عقدها الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة –أمان، حول إصدار قرار مجلس الوزراء رقم (3) والذي ألغيت بناء عليه قواعد السلوك للعاملين في الخدمة العامة في ظل تراجع الحريات العامة في فلسطين وخصوصا حرية التعبير.
- في الأول من سبتمبر شارك مركز مدى في مؤتمر عقده ائتلاف "أمان" في ضوء التحديات المستمرة لنزاهة الحوكمة وتآكل مبدأ فصل السلطات.
- شارك مدى في حفل إطلاق دراسة بعنوان "تقييم مؤشرات الأمان للصحفيين في فلسطين" والذي نظمها مركز "أوراد" بالتعاون مع منظمة "اليونسكو".
- شارك مركز مدى في التاسع من أيلول مع هيئة مكافحة الفساد الفلسطينية في اجتماع عُقد مع قطاع الإعلام حول أولويات تنفيذ الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعات لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد.
- شارك المركز مع إذاعة "نساء إف إم" ورشة عمل حول التحديات المجتمعية والسياسية والعملية التي تواجه الصحفيات وكيفية ضمان سلامتهن في العمل.
- شارك مركز مدى الهيئة الأهلية لاستقلال القضاء وسيادة القانون (استقلال) في اجتماع اللجنة التوجيهية للرقابة على المحاكم. كما شارك مدى في وقت لاحق في اجتماع اللجنة التوجيهية للرقابة على المحاكم مع رئيس مجلس القضاء الأعلى السيد عيسى أبو شرار.
- استقبل مركز (مدى) مجموعة مع طلبة كلية الإعلام في الجامعة العربية الأمريكية للتعرف على طبيعة عمل المركز والبرامج المتعددة التي ينفذ أنشطته من خلالها.

- استقبل مركز (مدى) مجموعة من طلبة كلية الإعلام في جامعة النجاح الوطنية للتعرف على طبيعة عمل المركز والبرامج المتعددة التي ينفذ أنشطته من خلالها.
- شارك السيد موسى الريماوي المدير العام لمركز مدى في اجتماع الجمعية العمومية لشبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية في مقر الشبكة بمدينة رام الله.
- شارك مركز (مدى) في اجتماع الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان لمناقشة التقرير الذي أعدته الهيئة حول الحق في الخصوصية بين المعايير الدولية والواقع الفلسطيني.

على المستوى الإقليمي:

- شارك المدير العام لمركز مدى موسى الريماوي في المرتمر الصحفي الذي نظمته القنصلية السويدية في الثالث من أيار عبر منصة زوم، حيث ناقش المشاركون قضية حرية التعبير في فلسطين والمعوقات التي تواجهها.
- عقد مركز مدى اجتماعا مع القنصل السياسي للقنصلية البريطانية في مقر مركز مدى، بناء على طلب من القنصلية للتعرف أكثر على المركز وعمله.
- بمناسبة "اليوم العالمي لحرية الصحافة" شارك مركز مدى عبر منصة زووم في ورشة عمل بعنوان "**الصحافة الفلسطينية وتحديات استمرار عملها: احتلال وانقسام وفيروس كورونا**" وبمشاركة مجموعة من الصحفيين ونشطاء حقوق الإنسان التي نظمتها لجنة دعم الصحفيين في الأول من مايو.
- عقد المركز بتاريخ 12/20 اجتماعا مع شركة فيسبوك .....
- بتاريخ 07/17 وجه مركز (مدى) بالنيابة عن الائتلاف المدني لحماية حرية التعبير والحقوق الرقمية عريضة لشركة فيسبوك بشأن تقييد وحجب المحتوى الفلسطيني.

تضمنت العريضة التي وقعت عليها مجموعة من المجتمع المدني مطالبات للشركة بالتوقف عن تقييد وإزالة المحتوى الفلسطيني عن منصتها، لأن هذه السياسة تنتهك الحقوق الرقمية للفلسطينيين وتقمع حقهم في حرية التعبير.

وجاء في العريضة أن فرض الرقابة على المحتوى الفلسطيني يأتي في سياق السياسة الممنهجة التي تطبقها سلطات الاحتلال بناء على تفاهمات مشتركة مع فيسبوك لإسكات الصوت الفلسطيني ومنع الرواية الفلسطينية من الوصول للعالم.

رابط العريضة:

https://docs.google.com/document/d/1O8fdkL8A2GfWmYtR6ZOG4j77j-nInbNm-_lNDWEDsc/edit

دوليا:

- شارك مركز مدى في الدورة الاستثنائية لمجلس حقوق الإنسان المنعقد في 25 مايو. جاءت هذه المشاركة من خلال مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان لنشر المداخلة الكتابية لمدى عبر المنصات الدبلوماسية المعتمدة من مجلس حقوق الإنسان.

وتركزت مداخلة مدى حول الانتهاكات الإسرائيلية بحق الصحفيين والحريات الإعلامية في فلسطين منذ بداية عام 2021 واستمرارها في التصعيد، لا سيما الاعتداءات الجسدية التي تعد من أخطر أنواع الانتهاكات التي ارتكبت خلال العدوان على قطاع غزة في مايو 2021. وكان الهدف من ذلك إسكات وسائل الإعلام الفلسطينية حتى لا يتم الكشف عن جرائم الاحتلال والانتهاكات اليومية لحقوق الإنسان في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة.

على الصعيد الداخلي:

عقدت الهيئة العامة للمركز اجتماعها السنوي في 2020/08/16 عبر تطبيق زووم، حيث ناقشت وأقرت التقريرين الاداري والمالي لعام 2020، وانتخبت مجلس الادارة.

وانتخبت الهيئة العامة مجلس إدارة، الذي عقد بدوره اجتماعه الاول ووزع المهام بين اعضائه، كالتالي: د. غازي حنانيا: رئيسا، أ. سناء عرنكي نائبا للرئيس، د. طالب عوض امينا للصندوق، أ مجيد صوالحة أمينا للسر، أ. حسين شبانة، أ. سامية وزوز، أ. ماجد عاروري، ا. محفوظ ابو ترك، أ. نهاد أبو غوش، أعضاء، كما تم اختيار لجنة رقابة ادارية ومالية مكونة من: أ. مجيد صوالحة، أ. ماجد عاروري، أ. محفوظ أبو ترك.

التحديات والعقبات:

شكلت المرحلة "ما بعد انتشار كورونا" بداية العام 2020، حالة مفصلية لدى الكثير من المؤسسات والإعلاميين ووسائل الإعلام في فلسطين، حيث وجدت هذه الجهات نفسها أمام مجموعة من التحديات التي يجب مواجهتها لضمان الاستمرارية.

وكان من أهم هذه التحديات التي واجهت مركز مدى كغيره من المؤسسات قلة الموارد المالية وانخفاض موارد التمويل، مما يقتضي موائمة العمل ضمن هذه الظروف الجديدة والتي لا يعرف الى متى ستستمر، لكن لا يزال استمرار الانتهاكات ضد حرية الصحافة وحرية التعبير والحقوق الرقمية يشكل التحدي الأبرز في عملنا، ويؤدي الى ازدياد الرقابة الذاتية، وتراجع وسائل الاعلام واختفاء بعضها، مما ينعكس سلبا على تعددية واستقلال وسائل الاعلام.

كما ان الخسائر التي لحقت بالاقتصاد العالمي ادت الى انخفاض الدعم المقدم للمؤسسات الأهلية في فلسطين ومنه مركزنا، الامر الذي يشكل تحديا جديا لمدى قدرتها في تنفيذ برامجها.

كما بات ملحا الضغط باتجاه إصلاح البيئة القانونية المتعلقة بالإعلام والحقوق الرقمية خاصة إقرار قانون حق الحصول على المعلومات والذي أظهرت تقارير (مدى) وأنشطته المختلفة خلال العام 2020 الحاجة الماسة إلى إقراره تفاديا للعديد من التحديات التي تواجه الصحفيين/ات والمؤسسات الإعلامية في تأدية عملها وتأثر سلبا عليها. كما انه لا بد من إيجاد السبل ليكون هناك ضغط أكبر من قبل مؤسسات المجتمع المدني والمواطنين من أجل تعديل قانون الجرائم الإلكترونية، لضمان وجود بيئة قانونية تعزز حرية التعبير وتتيح تطوير الاعلام، وتكرس الحقوق الرقمية كحق انساني، والتي يجب ان تكون متوائمة مع المواثيق والمعاهدات الدولية التي وقعت عليها فلسطين خلال عام 2014.

شكر

يتقدم مركز (مدى) بالشكر من كافة الشركاء والداعمين والأصدقاء الذين بدعمهم وتشجيعهم وتمويلهم لأنشطة المركز، وشكر خاص لمؤسسات المجتمع المفتوح والقنصلية السويدية في القدس، ومؤسسة الدعم العالمي، الذين دعموا برامج المركز خلال العام الماضي، والممثلية الفنلندية، والايفكس، واليونسكو، ومركز جنيف(ديكاف)، الذين دعموا او ساهموا في دعم بعض انشطته خلال الاعوام الماضية.